طبق الاصل

مؤيد نعمة

تقاعَدْ يا رامسفيلد

أنتَ تحارب الإرهابيين في معركة تعتبرها أنت، ويعتبروها هم أيضاً، معركةً حولَ القيم والمبادئ. وأنت تخوض حرباً ضد صدام حسين، وبمبادرةٍ منك، وتقول أنها حرب من أجل سيادة القانون، الديمقراطية، الحرية والصدق والأمانة. وتدّعي أن حروبك هذه تهدف إلى جلْب الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية إلى العالم العربي. كل هذا يضع معايير لأداء قواتك وأداء حكومتك نفسها. ومع ذلك، يظهر الآن بعض أفراد قواتك المسلحة، وقد انحدر أداؤهم كثيراً عن هذه المعايير، فماذا عليك أن تفعل؟ إحدى الإجابات هي، بالضَبط، ما فعله جورج بوش كردّ فعل على الكشف عن التعذيب والمعاملة المذلّة التي تعرّض لها السجناء العراقيون في سجن أبي غريب: وهي أن تعلن بوضوح اعتبار هذه الأفعال مثيرةً للاشمئزاز وغير مقبولة، وأنّ مرتكبيها سوف توقع بهم أشد العقوبات. كما أن الحكومة البريطانية نهجت الطريق نفسه كردّ فعل على نشر صور تشير إلى ارتكاب أفعال اعتداءٍ وإهانة. ولكن هذه التصريحات ليست كافية، وخاصة في الحالة الأمريكية. فالفضيحة تتسع وتكبر بينما يظهر المزيد من الادعاءات. والأكثر من ذلك أن الاعتداء على هؤلاء السجناء ليس الخطأ الوحيد الذي تمّ ارتكابه بل إنه يشكل جزءً من حضارةٍ قوامها السلوك غير القانوني، وقد ترسّخت على أعلى المستويات. يجب تحمل مسؤولية ما حدث - ويجب أن يتمّ هذا علناً وبصورةٍ واضحة - وعلى أعلى المستويات أيضاً. ومن الواضح جداً ما يعنيه هذا: وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، يجب أن يستقيل. وإذا رفض الاستقالة، على السيد بوش إقالته. لماذا عليه أن يترك منصبه هذا الاقتراح سوف يثير ردود فعل عديدة ومتباينة. أحدها، ومن قِبَل منتقدي الحرب، هو الإشارة إلى أنّ بوش نفسه هو الذي يمثل السلطة العليا، وبالتالي، عليه هو أن يستقيل. الجواب على ذلك هو أنّ لدى المنتخبين فرصة إسقاط بوش في كانون الأول (ديسمبر)، أمّا السيد رامسفيلد فهو موظف غير منتخب، وإذا كان موالياً حقاً لجورج بوش، عليه أن يظهر استعداده لتلقي الطلقة كي يحمي رئيسه. أما ردة الفعل الأخرى فستتمثل في القول بأن إقالة رامسفيلد ستكون خطوة غير متناسبة مع الحدث: فالحروب دائماً تترافق مع بعض التجاوزات والاعتداءات، ويبقى السؤال المهم هو: هل واجه مرتكبو تلك التجاوزات العقوبات المناسبة عند قيامهم بها؟ بينما ردّة الفعل الثالثة ستكون سافرة وشكاكة: على رامسفيلد أن يستقيل لكنه لن يفعل. إنه عام الانتخابات، كونوا واقعيين. وربما يثبت أن هؤلاء الشكاكين على حق، فهم دوماً كذلك. ولكن هذه الظروف التي نواجهها استثنائية. حضور الاعتداءات قد يتحول إلى رموز أيقونية تلاحق أمريكا طوال سنوات قادمة، تماماً كما لاحقتها صورة طفلة كانت تركض عاريةً أثناء هجوم بالنالم في حرب الفيتنام. والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا الخطر هو احتواؤه عن طريق القيام بفعل يمكن أن يتحوّل هو نفسه إلى رمز وأيقونة: وهو طرد الرجل الذي يرأس البنتاغون، وهو أكثر رجل ارتبط اسمه باستخدام أمريكا للقوة العسكرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. كما أنه، إضافةً إلى ذلك، الرجل الأكثر ارتباطاً بالثقافة الأكثر اتساعاً والتي يمكن لهذه الاعتداءات أن تكون مرتبطة بها. هذه الطريقة تمثلت بشكل مصغر بإقامة معسكر اعتقال في خليج غوانتانامو، في كوبا عام ٢٠٠١. إنّ القرار بسجن المقاتلين الذين ألقي القبض عليهم في أفغانستان لأجلٍ غير مسمّى، وحرمانهم من حقّ توكيل محامين أو المثول أمام العدالة، كان قراراً مبرّراً لفترة قصيرة كردّ فعل على خطر الإرهاب، وبسبب عدم القدرة على تحديد الأشخاص الذين قد يكونوا إرهابيين، لكنه مع ذلك كان له أثر كارثيّ على سمعة أمريكا. وكان هذا القرار خاطئاً لأنه تناقض مع مبادئ سيادة القانون، وهي المبادئ التي من المفترض أن أمريكا شنت حرباً من أجلها، وسرعان ما ولد هذا أدلةً على ازدواجية المعايير لدى أمريكا: فقد سُمِح لبعض المواطنين الأمريكيين الذين قُبض عليهم في أفغانستان المثول أمام المحاكم الأمريكية بطريقة طبيعية، لكن هذا الحقّ لم يمنح للأجانب، الذين صنّف السيد رامسفيلد كل واحد منهم على أنه إرهابي خطير، بغضّ النظر عن وجود أي أدلة ضدهم أو عدم وجودها. وكان لهذا أثره الكارثيّ على سمعة أمريكا بسبب ذاك التفاق، وبسبب الغطرسة التي يعبّر عنها هذا الموقف الذي يمكن تلخيصه بـ «نحن نقرّر». وقد نحّيتْ معاهدة جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى جانباً. كما أن حجّة أمريكا في رفضها لمحكمة الجنايات الدولية الجديدة بدتْ حجّةً جوفاء. وبفضل معسكر غوانتانامو، يمكن للنقاد أن يقولوا بأن أمريكا بحاجة إلى الخضوع إلى مراقبة محكمة الجنايات الدولية، وبأن ادعاءاتها بمحاكمة مرتكبي تلك التجاوزات والجرائم في محاكم أمريكية، هو ادعاء كاذب. المحاكم المحلية (الأمريكية) بدأت بالتدريج، النظر في القضايا التي يطرحها معسكر غوانتانامو، وبانتظار حكم المحكمة العليا. والوعود التي قطعها هذا الأسبوع السيد بوش والسيد رامسفيلد بأن الاعتداءات في العراق سوف يُعاقب مرتكبوها، هي وعود صادقة بلا شك. قد يكون صحيحاً أنه لا يمكن تفادي التجاوزات في أزمنة الحرب، وأن هذه الاعتداءات كانت سوف تحدث بغض النظر عن وجود معسكر غوانتامانو أو عدم وجوده.

لكن الثقافة التي يعبّر عنها هذا المعسكر، والتي تتمثل في اعتبار جميع المذنبين مدانين حتى تثبت براءتهم، وفي طرق التحقيق المريبة والتي يتمّ التغاضي عنها، كل ذلك أثر على مواقف وسلوك الجنود. وكي نجتثّ هذا التأثير الآن، وكي نثبت لجميع العراقيين مدى الأهمية التي تمنحها أمريكا للتخلص من هكذا اعتداءات، على السيد رامسفيلد أن يتحمّل المسؤولية. إلى الثلاثين من حزيران وكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥: قد يخشى البعض أن تغيير وزير الدفاع الآن قد يعرض المساعي التي تبذل الآن في العراق لمزيد من الأخطار. لكن العكس هو الصحيح، لأن السيد رامسفيلد، رغم نجاحاته، هو وفريقه مسؤولون عن كثير من التخبّط الذي حدث منذ عام تقريباً: التخطيط المروّع لفترة ما بعد الحرب، العدد غير الكافي من القوات، إبعاد جميع البعثيين بغض النظر عن مواقعهم وماضيهم. ولهذا السبب، إذا استقال أو أقيل، يجب عدم استبداله بأحد أفراد فريقه، من أمثال وولفو تيز. وكما يقول السيد جيرمي غرينستوك، المبعوث البريطاني المتقاعد إلى العراق: لا شيء سهل في عراقٍ غارق في العنف ومليء بالتجمعات السياسية المتشظية والمتفجّرة. لكن الخطة السياسية جاهزة الآن، وتتمثل في انتقال المزيد من السلطات إلى حكومة مؤقتة تختارها الأمم المتحدة بعد ٣٠ حزيران وذلك في سياق التحضير لإجراء انتخابات في كانون الثاني القادم، وهي لحظة صائبة. ويجب بذل كل المساعي الممكنة للحؤول دون عرقلة العنف أو الانقسامات الطائفية أو عدم ثقة العراقيين بالعملية كلها، لهذه الخطة. هذا الأسبوع، بدت الأمور في تحسّن بعد أن بدأت الشرطة العراقية بحفظ الأمن في الفلوجة، وبعد أن بدأت عزلة الصدر تتزايد. ربما يكون خطاب بوش المتلفز والذي وعد فيه بمعاقبة الذين ارتكبوا الاعتداءات في أبي غريب، قد ساعد على تهدئة الأجواء، رغم أنه كان عليه تقديم اعتذار واضح ومباشر. والأفضل من هذا أن يبدي هو ورامسفيلد التزامهم بإحدى القيم والمبادئ الأمريكية الحقيقية: وهي أن من يحتلّون المراتب العليا يتحملون المسؤولية.

عن (الايكونومست)
ترجمة: نوال لايقة

حصانة القوات الأمريكية وخصخصة الاحتلال

أثيرت بين الحين والآخر ظاهرة خطرة في المحيط الدولي والعلاقات الدولية ألا وهي تلك الممثلة بخصخصة الحروب. وبالرغم من عدم شرعية الحروب عموماً كونها أكثر الوسائل وحشية للعلاقات بين البشر إلا ان تطور هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وخاصة منذ حرب عام ١٩٩١ أدخل عنصراً جديداً في النزاعات الدولية ولا يمكن اخضاعه للقانون الدولي والشرعية الدولية. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل واضح ومثير بعد تمزق يوغسلافيا السابقة.

كشفت صحيفة (الغارديان) البريطانية تفاصيل مثيرة في عددها الصادر في شباط الماضي اكدت فيه ان عدد القوات في العراق التي لا تخضع لدولة معينة أو جنسية معينة بالذات بلغ عشرة آلاف شخص. وهذا الرقم يفوق عدد القوات البريطانية التي تعتبر ثاني قوة في قوات التحالف تعدادها ٩٩٠٠ شخص.

وبقيت هذه المسألة طي الكتمان لا يتقرب منها احد إلى ان جاءت احداث العنف في شهر آذار الماضي في الفلوجة حين كتبت جريدة الديلي ستار الاميركية في عددها الصادر في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٤ مايلي:

(وان مشاة البحرية هاجموا المتمردين في الفلوجة في الأسبوع الماضي كرد فعل لقيامهم بأغتيال اربعة حراس خصوصيين اميركيين والتمثيل بجثثهم والذين نصب لهم كمين في المدينة في ٣١ آذار الماضي).

اما صحيفة (الغارديان) البريطانية فقد كتبت تقول (ان اندلاع العنف في العراق سبب خيبة أمل في الواينهول (مقر وزارة الخارجية البريطانية) بسبب التاكتيكات الخرقاء للقوات الأمريكية) مشيرة إلى مقتل (حارس الأمن) الإيطالي الجنسية فابريز وكواثرونشي وهو واحد من بين اربعة إيطاليين ينتسبون لمثل هذه القوات المرتزقة.

اما نشرة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (وهو مؤسسة شبه رسمية تضم كبار الدبلوماسيين والأساتذة الجامعيين والنخبة من واضعي السياسة) فقد كتب في النشرة الصادرة عنه في الانترنيت بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠٤ مايلي: لقد أكد المسؤولون الأميركان ان اثنين من المقاولين لهم مستخدمين في ابي غريب هما موضع التحقيق في حالات المخالفة. واحدهما هو شركة كاسي الدولية وهي شركة امنية مقرها في ارلنغتون في ولاية فرجينيا التي جهزت المحققين لمساعدة ضباط المخابرات العسكرية. اما الشركة الثانية فهي (كاتيان كورب) التي مقرها في سان دييغو والتي تستخدم المترجمين في ابي غريب.

وتفيد التقارير الصحفية ان المقاولين تم استئمارهم أيضاً محللين وموظفي اسناد إلى Jide وان الأدوار المتزايدة الأهمية التي يلعبها المقاولون المدنيون في العراق قد هيجت انتقادات من بعض الخبراء العسكريين الذين يقولون ان المقاولين الخصوصيين يخضعون لمقاييس ادنى من المحاسبة مقارنة مع القوات النظامية. غير ان المحامين الدوليين يقولون ان القادة العسكريين هم المسؤولون في النهاية عن تصرفات المقاولين. وهناك في الوقت الحاضر ما بين ١٥-٢٠ ألف مقاول عسكري مدني في العراق يعملون بوظائف كان يشغلها الجنود سابقاً.

هل انه سلوك شائع ان يقوم المقاولون الخصوصيون باستجواب الاسرى؟

لا. وتقول النشرة نقلاً عن بيتر دبليو سنغر زميل الأمن القومي في معهد بروكنغز ومؤلف (المحاربون المأجورون: نشوء صناعة العسكرية المخصخصة) ان هذه اول حرب في التاريخ قامت بها الولايات المتحدة وعمدت فيها إلى اللجوء إلى مصادر خارجية للاستجواب. ويضيف: لقد سمعنا شائعات انهم ربما اشركوا في افغانستان وغوانتا نامو ولكن بما في ذلك احد مستخدمي شركة كاتيان كدرب المدعو احمد محالبه الذي اعتقلته السلطات الأمريكية لكذبه بخصوص نقل معلومات سرية من المعسكر.

ويقول بعض الخبراء ان الاستخدام المتزايد للمقاولين محاولة للتعويض عن نقص. الولايات المتحدة للمستجوبين الذي أصبح واضحاً بعد احداث الحادي عشر من ايلول ان وكالة المخابرات المركزية لم تكن مستعدة (الهجمات في أفغانستان) في تشرين الأول ٢٠٠١ كما لم تكن مستعدة لا هي ولا الجيش لما حدث في العراق، كما يقول ملتون بيردن الذي عمل لمدة ثلاثين عاماً في مديرية العلميات في الـ CIA. ويقول سنغر، ولكن هناك أيضاً أسباب سياسية للقرار. فإذا كنت تستخدم المقاولين فلن يظهر ذلك على قائمة الميزانية (للعمليات الحربية) ولن يتحتم عليك استدعاء تلك الاعداد من الاحتياط ولن يتوجب عليك تضمين الاصابات بين المقاولين في عداد القتلى العسكريين).

هكذا اذاً!! أما الكلف الخيالية لمثل هؤلاء المرتزقة فقد كشفتها الصحيفة البريطانية التي قالت ان الفرد الواحد منهم يتقاضى اجراً يومياً قدره الف دولار. وقالت ان كلفتهم الاجمالية تقدر بثلاثين مليار دولار!!.

حصانة القوات الأمريكية

اما الوجه الآخر للعملة فيتمثل بعدم خضوع قوات الاحتلال إلى القوانين المحلية، وهذه مسألة تفرضها الولايات المتحدة على كل البلدان التي ترابط فيها قواتها. اما بالنسبة للعراق على وجه التحديد فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست الاميركية في ٢٣ كانون الثاني الماضي تقريراً بعنوان اتفاقية الحصانة للقوات الاميركية في العراق من الاعتقال والمقاضاة من قبل السلطات المحلية حتى تتسلم حكومة جديدة في بغداد مقاليد الامور في حزيران، استناداً إلى المسؤولين الاميركيين والعراقيين.

وأضاف التقرير ان اتفاقية (حالة القوات) وهي غالباً ما تكون أكثر الاتفاقات حساسية التي يتم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والبلدان التي تضيف للقوات الأمريكية، سوف تضع القواعد حول أي ترابط للقوات الاميركية والشروط التي ستعمل بموجبها.

وقال نوج فيلدمان الاستاذ المساعد في كلية القانون في جامعة نيويورك الذي عمل مستشاراً لدى السلطة الائتلافية المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة حول الشؤون القانونية العراقية، قال: ان الفكرة القائلة بعدم وجود محاكمة للقوات الأمريكية إذا عملت شيئاً خاصاً بموجب قوانين بلادكم هي صعبة الفهم بالنسبة للشعب (العراقي).

وبنفس الوقت فاذا كان هناك مائة الف من القوات الاميركية هناك فهم يريدون حماية قانونية.

ان وزارة الدفاع، بموجب القانون الأمريكي، ملزمة بان تحمي.. حقوق موظفي الولايات المتحدة الذين قد يخضعون للمحاكم الجزائية من قبل المحاكم الاجنبية والسجن في سجون أجنبية.

لذا فان اية اتفاقية حول (اوضاع القوات) في العراق سيتم التفاوض عليها لضمان استمرار حماية رجالنا ونسائنا بموجب السلطة القضائية الاميركية وحماية الدولة المضيفة.وتضيف الصحيفة قائلة، وفي العراق قام المسؤولون الاميركيون بالتحقيق بطيف من الاتهامات ضد القوات الاميركية بما في ذلك الرمي المزعوم بالرصاص لغير المقاتلين واعتقال الناس الابرياء واساءة معاملة الاسرى وتدمير الممتلكات. فعندما يجد العسكريون أي اساءة، فان القوات العسكرية تعاقب وفق القانون العسكري الاميركي لا القانون العراقي!

ويرى المراقبون هنا ان اشتداد الحملة في الولايات المتحدة وبريطانيا لم يأت اعتباطاً ولم يأت لأسباب حزبية بل لأن المنتقدين يجدونه خطراً جسيماً يتهدد مصالح بلديهما والعالم اجمع. وإلا لماذا ذهب معلم مخضرم مثل بوب وودوارد بتذكير سيء بفضيحة ووترغيبت التي ادت الى سقوط الرئيس نيكسون ولماذا ذهبت الصحيفة البريطانية لتذكر رئيس الوزراء توني بلير انطوني بمصير ايـــــــــــــدن!!

جولة رئيس المخابرات المصرية بين رام الله وتل أبيب

رام الله -وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من حي تل السلطان في رفح وبقائها في حي البرازيل مخلفة دمارا هائلا وصف رئيس بلدية رفح سعيد زعرب ما جرى بأنه (هيروشيما ٢٠٠٤) وذلك في وقت بدأ فيه رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان جولة جديدة من المحادثات مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في محاولة لتهيئة الأوضاع لانسحاب إسرائيلي محتمل من قطاع غزة.

وعلى الرغم من تصاعد الجهود المصرية فإن إمكانيات التفجر بقيت قائمة بإعلان وزير العدل الإسرائيلي تومي لبيد نية الحكومة الإسرائيلية هدم ٢٠٠٠ منزل في رفح لتوسيع ممر فيلادلفيا على الحدود بين رفح ومصر ومع ذلك تقول المصادر الفلسطينية لـ (آكي) أن مصر ستصعد من دورها بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث حمل إلى الفلسطينيين رسالة مفادها (من الواضح أنه سيكون هناك انسحاب إسرائيلي من غزة وبالمقابل فان على الجانب الفلسطيني النجاح في هذا الامتحان وعدم منح الإسرائيليين أي مبررات قد تستخدم ضد الفلسطينيين أو اتهامهم بعرقلة الخطة).

وبشكل أساس فإن مهمة اللواء سليمان تتركز على تهدئة الأوضاع في القطاع والشروع في مساعدة الحكومة الفلسطينية في إعادة تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية و الفلسطينيين بما يشمل إدخال إصلاحات على هيكلية هذه الأجهزة وأيضا المساعدة في حوار وطني فلسطيني يقود إلى اتفاق يضمن التهدئة الكاملة في القطاع في حال الانسحاب الإسرائيلي وأثنائه وفي هذا الصدد فهو يطلب من الرئيس عرفات التعاون الكامل والتعامل مع مسألة الانسحاب بجدية كاملة.

وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الخارجية الفلسطيني د.نبيل شعث لـ (آكي) إلى أن زيارة اللواء سليمان إنما تأتي في إطار الجهود المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وفي سياق الجهود المبذولة في محاولة للتوصل إلى وقف متبادل لإطلاق النار كخطوة أولى نحو التنفيذ الحقيقي لخارطة الطريق. وقال د.شعث، الذي التقى وزير شؤون المفاوضات د.صائب عريقات مع الرئيس المصري حسني مبارك على هامش اجتماعات القمة العربية في تونس (هي محاولة لاستعادة المبادرة والمبادأة في تنفيذ خارطة الطريق ومحاولة لوقف التصعيد الإسرائيلي الإجرامي ضد الشعب الفلسطيني) وأضاف (جزء من هذا الجهد هو للوصول إلى وقف متبادل لإطلاق النار كخطوة أولى نحو التنفيذ الحقيقي لخارطة الطريق).

وأشار د.شعث إلى أن قدوم اللواء سليمان إلى رام الله هو تعبير عن المزيد من المشاركة لمساعدة الجانب الفلسطيني في تخطي الأزمة القائمة وقال (نتوقع أن تؤدي الزيارة إلى لعب دور مصري أكثر فاعلية من سواه من خلال الخبراء والمدربين لإعادة تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية وأيضا لعب دور اكبر في مجال الحوار الفلسطيني الداخلي والوحدة الوطنية).

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون أعلن من جديد نيته عرض خطته المرحلية للانفصال عن الفلسطينيين على الحكومة الإسرائيلية للمصادقة يوم الأحد المقبل في وقت أشارت فيه مصادر إسرائيلية إلى أن الحديث يدور عن أربع مراحل يتعين على الحكومة المصادقة على كل مرحلة منها أن تفصل بين المرحلة والأخرى عدة اشهر بحيث ينتهي التنفيذ في نهاية العام ٢٠٠٥.

وقال شارون (مصر والأردن والدول الأوروبية ستشارك في هذه الخطة..بغياب الشريك فان علينا تنفيذ خطة أحادية تشمل الانفصال من غزة وعدد محدود من المستوطنات في السامره (الضفة الغربية)) وأضاف (الخطة ستشمل أيضا التزاما أميركيا بعدم فرض تحركات سياسية صعبة على إسرائيل وبيانا رئاسيا فيما يتعلق بالحدود الدائمة ورفض حق العودة للفلسطينيين.. سأجلب الأفكار العامة للخطة إلى الحكومة يوم الأحد المقبل وسأطلب التصويت عليها).

وسيصوت وزراء الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد المقبل على الخطة كاملة على أن يجري تصويت منفصل على كل مرحلة وهو ما حدا بغيؤرا ايلاند، الذي اعد الخطة الأصلية، إلى معارضة صيغة المراحل مدعيا أن (المراحل ستشجع الفلسطينيين على زيادة الإرهاب بين المرحلة والأخرى لإظهار إسرائيل وكأنها تهرب من قطاع غزة وأيضا لتقويض الخطة).

إلا أن شارون رد على ذلك قائلا لقادة جيشه وأمنه (لم آت إلى هنا لطلب دعمكم لهذه الخطة فقد اتخذت القرار.. هذه هي الخطة وما أطلبه منكم هو التوصية بالطريقة الأفضل لتنفيذها من وجهة نظر أمنية).

وفي هذا الصدد فقد كانت مصادر إسرائيلية تحدثت عن اتصالات سرية تجري بين الحكومة الإسرائيلية مع العقيد محمد دحلان، وزير شؤون الأمن الداخلي السابق، بشأن الانسحاب الإسرائيلي من غزة مشيرة إلى أن الاتصالات تجري بدعم من الولايات المتحدة الاميركية إلا أن مقربين من دحلان نفوا هذه الأنباء في وقت قالت فيه مصادر فلسطينية أن دحلان تلقى بالفعل الضوء الأخضر من الرئيس عرفات بإجراء اتصالات مع الإسرائيليين والاميركيين بهذا الشأن بعد أن حصل على ضوء اخضر مشابه بالاتصال مع فصائل المعارضة الفلسطينية في غزة سيما حركة حماس.

وبعيدا عن هذه الاتصالات السياسية فان الأوضاع على الأرض تبدو صعبة للغاية إذ أشار سعيد زعرب، رئيس بلدية رفح، إلى أن قوات الاحتلال انسحبت من حي تل السلطان في رفح مخلفة دمارا كبيرا مؤكدا بعد جولة هناك أن شبكات المياه والمجاري وكذلك الاتصالات والكهرباء قد دمرت في حين تم إلحاق الدمار والضرر بأعداد كبيرة جدا من المنازل من خلال الهدم بالجرافات والدبابات والأسلحة النارية الثقيلة.

وبعد ٦ أيام من العمليات العسكرية التدميرية في المنطقة قال زعرب (تم الانسحاب من منطقة تل السلطان ومنطقة أبو حلاوة في المنطقة الشرقية ولكن ومازالت قوات الاحتلال في منطقة البرازيل حيث يجري هدم المنازل) وأضاف (أكثر من ٢٠ مليون دولار هي خسائرنا في البنية التحتية والمباني والقطاع الزراعي.. حتى المياه دمرت شبكاتها وكذلك شبكات المجاري وبالتالي خلطت المياه مع المجاري في تل السلطان).

من جهة ثانية فقد وصف د.نبيل شعث في اتصال هاتفي مع (آكي) القرارات التي صدرت عن القمة العربية فيما يخص القضية الفلسطينية بأنها (جيدة) إلا أنه شدد على أن العبرة هي بالتنفيذ وقال (القرارات جيدة ولكن المهم هو التنفيذ فحتى الآن لم نر شيئا من التنفيذ، فالمصداقية تقتضي التنفيذ والالتزام يقتضي التنفيذ)وأضاف (لقد صدر قرار قوي جدا فيما يخص العدوان على رفح إلا انه للأسف فان الاستجابة لم تكن بحجم القرارات التي صدرت ونتمنى أن يتم التنفيذ لهذه القرارات سريعا جدا).

أما ما يتعلق بالمواقف السياسية الصادرة عن القمة فقد أشار وزير الخارجية إلى أنها (هي ذاتها التي اتخذت في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة وهي تضم جميع القضايا بدءا من دعم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بإقامة الدولة وعاصمتها القدس وحل عادل لقضية اللاجئين وضرورة وقف العدوان الإسرائيلي وتطبيق خارطة الطريق وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والدعم المالي للشعب الفلسطيني). من جهة ثانية فقد شدد د.شعث على أن الفقرة الواردة في بيان القمة العربية والتي تدعو إلى وقف استهداف المدنيين كانت قد جاءت في صلب الخطاب الذي ألقاه الرئيس عرفات في القمة العربية وقال (لقد جاءت هذه الدعوة في خطاب الرئيس عرفات إلى القمة أما الفقرة التي وضعت في البيان فقد تم وضعها في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة قبل أسبوعين بتعاون الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ فاروق القدومي بتعليمات من الرئيس ياسر عرفات وبالتالي فليس هناك أي شيء فرض علينا في هذا المجال).